

Distr.: General  
5 April 2017  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٧

البند ١١ من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها  
الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ من القائمة الأولية\*

التنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

طُلب من منظومة الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعميم مراعاة كل من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي للتنمية المستدامة في جميع أعمالها. وأبرزت التقارير المرحلية الأربعة التي قُدمت منذ ذلك الحين أن تعميم مراعاة التنمية المستدامة يتطلب التزاماً بالنهج المتكاملة للتنمية، وكسر حالة التقوقع، وتعزيز التنسيق بين القطاعات، داخل المؤسسات وفيما بينها.

ويبحث هذا التقرير مسألة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تحويلية وعالمية باتت تشكل الإطار الشامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب. إن أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل جوهر خطة عام ٢٠٣٠، أهداف مترابطة وغير قابلة للتجزئة، بحيث لا يمكن إحراز تقدم في هدف ما لم يُحرز تقدم متزامن في سائر الأهداف. ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعترف بأهمية هذا الطابع المتكامل والشامل، وهي تعكف على تحديد أولوياتها وخططها الاستراتيجية وبرامجها تبعاً لذلك. ولوحظ أيضاً وجود صلات بين جهود التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجالي الشؤون الإنسانية والسلام والأمن.

\* A/72/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

230517 150517 17-05555 (A)



ويتضمن التقرير معلومات محدّثة عن الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في برامجها، ومن جملتها تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي، ووضع مبادئ توجيهية محدّثة ومجموعات أدوات لتستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الإبلاغ الطوعي عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمنتديات الإقليمية والعالمية والتقارير التحليلية. ويتناول التقرير أيضا السبل التي تتبناها منظومة الأمم المتحدة لجعل مرافقها وعملياتها الإدارية أكثر استدامة.

## أولا - مقدمة

١ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جددت الدول الأعضاء الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة وحددت رؤية واسعة رسمت فيها "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١)</sup>، مركزة على القضاء على الفقر والجوع. وأكدت أن هذه الرؤية لن تتحقق إلا بالالتزام بـ "تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة"، يراعي العلاقة والتراط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعي والبيئي للتنمية.

٢ - وعلى مدى السنوات الثلاث التي أعقبت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حددت الدول الأعضاء ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة شكلت جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"<sup>(٢)</sup>، دعت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة عملها دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومن ثم إلى تعميم مراعاة التنمية المستدامة ضمن أولوياتها وبرامجها.

٣ - وفي قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٣، كررت الدول الأعضاء تأكيد الدعوة إلى تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة التي أطلقت أول ما أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تجسدت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعت إلى "مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها" كما دعت الأمين العام إلى "أن يواصل إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر". وقد أُعدَّ هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب، وهو يستند إلى التقارير الأربعة السابقة للأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (A/71/76-E/2016/55؛ و A/70/75-E/2015/55؛ و A/69/79-E/2014/66؛ و A/68/79-E/2013/69).

## ثانيا - رؤية متكاملة

٤ - في السياق الحالي للأمم المتحدة، كثيرا ما يتجلى تعميم مراعاة التنمية المستدامة في تعميم مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تضم أهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ تغييرا جذريا في النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة والعالم بأسره إزاء التنمية، فهي لا تواصل العمل الحيوي الذي سعت الأهداف الإنمائية للألفية إلى القيام به فحسب، بل تعكس أيضا التركيز على الطابع العالمي والطابع المتكامل وعلى عدم تخلف أحد عن الركب. فقد وضع الأهداف الإنمائية للألفية خبراء من منظومة الأمم المتحدة، استندوا إلى إعلان الألفية، الذي جسّد النتائج المتفق عليها دوليا في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات<sup>(٣)</sup>. أما أهداف التنمية المستدامة فأتت وليدة عملية طويلة ودينامية قادتها وأمسكت بزمامها الدول الأعضاء

(١) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨.

(٢) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

(٣) من بينها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

نفسها، وهي تنطبق على جميع البلدان، النامي منها والمتقدم النمو. إن الإمساك بزمام هذه العملية وطابعها العالمي، إلى جانب الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، تجعل من خطة عام ٢٠٣٠ خريطة طريق تحويلية للقرن الحادي والعشرين.

٥ - وتوه الدول الأعضاء بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعتمدة أيضا في عام ٢٠١٥، والمتجذرة في مبادئ التنمية المستدامة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فيلإ جانب الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكة العالمية، تحدد خطة عمل أديس أبابا طائفة واسعة من الموارد المالية وغير المالية اللازمة للبلدان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالكامل، تشمل القدرات، والمعارف، والعلوم والتكنولوجيا، والمعلومات والبيانات. وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أن وسائل التنفيذ الفعالة ستطلب إجراءات قوية طويلة الأمد تتخذها الحكومات وتستكملها جهوداً تبذلها مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، من بينها القطاع الخاص.

٦ - وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة رؤية شاملة للتنمية، وتستند إلى عدد من العمليات الحكومية الدولية ونتائجها. وإضافة إلى خطة عمل أديس أبابا، تشمل النتائج ذات الصلة إجراءات العمل المعجل للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وتنطلق جميع هذه النتائج من مسلمة أساسية هي أن التنمية المستدامة، مع اتباع نهج متوازن إزاء أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والالتزام بتحقيق الإنصاف داخل البلدان وفيما بينها، وبين الأجيال الحالية والمقبلة، هي السبيل الوحيد لإحراز تقدم دائم في عالم اليوم.

٧ - وأخذت الدول الأعضاء تعترف أكثر فأكثر بقدرة المساعدة الإنمائية والإنسانية على الإسهام في النتائج المشتركة التي تحد من المخاطر وأوجه الضعف، وكذلك بدور السلام والأمن في كفالة تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وأكد مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن الحفاظ على السلام أهمية اتباع "نهج شامل للحفاظ على السلام" بما في ذلك عن طريق "تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة" من بين جملة أولويات. وشددت الجمعية العامة على المفاهيم نفسها في قراراتها ذات الصلة. وعلى غرار ذلك، أقر قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بأهمية "الدبلوماسية الوقائية، والتنمية المستدامة، والعمل بشأن تغير المناخ، وحقوق الإنسان والاستثمارات في المجتمعات الشاملة" لمنع الأزمات الإنسانية والتخفيف من حدتها<sup>(٤)</sup>.

(٤) انظر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إسطنبول، ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، موجز الرئيس "دفاعاً عن الإنسانية: الالتزام بالعمل"، وهو متاح من الرابط التالي: <https://consultations2.worldhumanitariansummit.org/bitcache/7114d67e11649032d759c9d41920f1f7c92cf.27f?vid=582975&disposition=inline&op=view>

## القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٨ - كررت الجمعية العامة التزامها بالتكامل بين مختلف الركائز في قرارها ٢٤٣/٧١ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأكدت الجمعية مجددا في هذا القرار الطابع العالمي والتحويلي لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعت إلى إعادة مواءمة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ضمان اتباع نهج متسق ومنسق ومتكامل لدعم الدول الأعضاء.

٩ - وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ ضرورة التحرك صوب "العمل المتكامل في الاستجابة لما تتسم به خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من طابع متكامل وغير قابل للتجزئة"، ودعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز جهودها "بطريقة مرنة وجيدة التوقيت ومتسقة ومنسقة ومتكاملة"، وطلبت منها "تعميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حسب الاقتضاء، في عمل كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية". وأوعز القرار كذلك إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تراعي خطة عام ٢٠٣٠ في خططها الاستراتيجية، وأن تخصص وتعبئ موارد كافية للاستجابة للطابع المتكامل للخطة، وأن تكفل "اتباع نهج متسق لمعالجة أوجه الترابط بين جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة والعناصر المشتركة بينها"، بما في ذلك الاعتراف بالصلة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني والحفاظ على السلام. وإضافة إلى ذلك، شدد القرار على ضرورة زيادة الشفافية والمساءلة والاستجابة بغية تعظيم تأثير المنظمة ونتائجها وفعاليتها في إطار دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## التزام الأمين العام بمنع نشوب النزاعات من خلال التكامل

١٠ - عندما تولى الأمين العام أنطونيو غوتيريش منصبه في بداية عام ٢٠١٧، أوضح أنه يعتبر التنمية المستدامة غاية هامة في حد ذاتها وعنصرا بالغ الأهمية في تعزيز السلام. وأشار الأمين العام إلى أن الصلات بين خطة عام ٢٠٣٠ وإدامة السلام ليست مذكورة في الهدف ١٦ المتعلق بالمؤسسات القوية والمجتمعات الشاملة للجميع فحسب، بل أيضا في جميع الأهداف السبعة عشر<sup>(٥)</sup> وأكد أنه يمكن أن تكمن جذور النزاعات في "التنافس على السلطة والموارد، وانعدام المساواة، والتهميش والإقصاء، وسوء الإدارة، وضعف المؤسسات، والانقسامات الطائفية، وهي تزداد تفاقما بسبب تغير المناخ والنمو السكاني وعولمة الجريمة والإرهاب"<sup>(٦)</sup> ويسعى الأمين العام إلى اتباع نهج متكاملة إزاء هذه التحديات. وفي هذا السياق، شدد أيضا على الحاجة إلى طفرة في العمل الدبلوماسي، في شراكة مع المنظمات الإقليمية.

(٥) انظر ملاحظات الأمين العام أثناء الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن "بناء السلام المستدام للجميع: أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدامة السلام"، الذي عُقد في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٦) انظر الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في مجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام"، التي أجريت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

## ثالثا - السنة الانتقالية

## عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى أيضا النهوض بتعميم مراعاة التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة من خلال الإجراءات التي اتخذتها آليات التنسيق بين الوكالات، ولا سيما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين "المبادئ المشتركة لتوجيه الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، مشددا على التزام منظومة الأمم المتحدة بنهج التنفيذ القائمة على تحقيق النتائج والتي تقودها وتمسك بزمامها البلدان والتي تتمحور حول الإنسان وتكفل عدم تخلف أحد عن الركب. وأكد المجلس أيضا على منع نشوب الأزمات وتسويتها، ومعالجة الأسباب الجذرية، وإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود والحفاظ على السلام بوصفها أهدافا مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما أن تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة وضمن التوجه نحو تحقيق النتائج في تقديم الخدمات هما من الأولويات العليا.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين "بيان التزام" وُضع في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج عن أهمية مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك البيان، أكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين دعم منظومة الأمم المتحدة لتطلعات الدول الأعضاء إلى عالم تسود فيه المساواة أكثر وتُحترم فيه حقوق الإنسان والكرامة، ووافق على وضع ذلك المطلب الضروري في صميم الأطر الاستراتيجية للمنظمات الأعضاء، وفي توجيه السياسات وخطط العمل العالمية دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبغية إحياء هذا الالتزام الذي تم تأكيده، أنشئ إطار عمل مشترك للأمم المتحدة بشأن المساواة وعدم التمييز، يعرض نهجا استراتيجيا متسقا يشمل المنظومة بأسرها لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز، وهو يستند بالكامل إلى قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها.

١٣ - وفي إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أيضا، وضع مجلس الرؤساء التنفيذيين واعتمد في عام ٢٠١٦ ثمانية "مبادئ أساسية مشتركة لنهج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في مجال العمل المناخي". وتركز هذه المبادئ على الحاجة إلى تعظيم أوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتعزز استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الدول الأعضاء، وتبني شراكات شاملة للجميع تضم طائفة واسعة من الجهات ذات المصلحة.

١٤ - وبغية تدعيم وتفعيل المبادئ الأساسية المشتركة، اعتمدت كيانات منظومة الأمم المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١٧، تحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، نهجا استراتيجيا لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التصدي لتغير المناخ، سعياً منها إلى تعزيز وتوجيه العمل المشترك وإلى تحقيق منافع على نطاق الاتفاقات العالمية المختلفة. ويحدد النهج الاستراتيجي ثمانية مجالات تأثير مواضيعية ستستفيد من زيادة وتحسين التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة هي: التوجيهات المعيارية المتعلقة بتغير المناخ؛ والعلاقة بين المساهمات المحددة وطنيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ والعلوم والتكنولوجيا والمعارف والابتكار؛ والبيانات والملاحظات؛ وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والاستثمار فيها؛ وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والسلام/الأمن، وحقوق

الإنسان، والصلة بالعمل الإنساني؛ والتعليم والدعوة والعمل التعاوني. وسيجرى تنفيذ هذا النهج الاستراتيجي ومجالات تأثيره باستخدام آليات التنسيق القائمة بين الوكالات للدفع بالمبادرات المشتركة المتكاملة الجديدة.

١٥ - وفي البلدان المستفيدة من البرامج، زاد الطلب على الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ أبلغ نحو ١٠٠ من منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية عن طلبات للحصول على هذا الدعم. وكما يرد بيانه بتفصيل أدناه، استندت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٦ إلى المبادئ المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في توجيه دعم الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة خطة عام ٢٠٣٠ والتعجيل بتنفيذها، بما في ذلك من خلال دعم السياسات.

١٦ - كما أن مؤسسات الأمم المتحدة ملتزمة بكفالة الارتقاء بمياكلها الأساسية التشغيلية ونماذج أعمالها إلى المستوى الأمثل من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعهدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في إطار خطتها الاستراتيجية المعتمدة حديثاً للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، بالعمل من أجل إيجاد منظومة للأمم المتحدة تعمل بدرجة أعلى من التكامل والتنسيق والمساءلة والشفافية في عملياتها. وستستفيد الخطط المترابطة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام على نحو أفضل من النهج الجديدة في نماذج الأعمال والقوى العاملة التي التزمت منظومة الأمم المتحدة بإنجازها، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى.

### تعميم مراعاة التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية

١٧ - دعت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، إلى تعميم مراعاة التنمية المستدامة في عمل كيانات الأمم المتحدة. وكررت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن نفس الموضوع، الدعوة إلى "مواصلة تعميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠... في عمل كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية" وخاصة تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي. وطلبت الدول الأعضاء إلى الكيانات كذلك، في مختلف اجتماعات المجلس التنفيذي طوال عام ٢٠١٦، أن تحدد نجماً مشتركاً للإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن الجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجالس التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اتخذت قراراً بإدراج فصل مشترك في كل خطة من خططها الاستراتيجية<sup>(٧)</sup>.

١٨ - وبصورة عامة، تتخذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطوات، باستخدام مجموعة متنوعة من النهج، لمواءمة عملها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقامت شبكة الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي، وهي شبكة غير رسمية من الموظفين الفنيين للتخطيط الاستراتيجي والإدارة القائمة على

(٧) انظر [www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/executive%20board/2017/first%20regular%20session%202017/draft%20decision%2020171%20140217%20final%20as%20adopte.d%20advance%20unedited%20copy.pdf?vs=2107](http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/executive%20board/2017/first%20regular%20session%202017/draft%20decision%2020171%20140217%20final%20as%20adopte.d%20advance%20unedited%20copy.pdf?vs=2107)

النتائج من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بتقييم الوضع في اجتماعها السنوي الأخير، ووجدت أن معظم المؤسسات بوسعها أن تبلغ عن إحراز نوع من التقدم في هذا الاتجاه<sup>(أ)</sup>.

١٩ - وقامت عدة مؤسسات باستعراض الخطط الاستراتيجية أو المتوسطة الأجل وعرضت النتائج على مجالس إدارتها (مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية)؛ وتعمل مؤسسات أخرى على إنشاء آلية داخلية من أجل استعراضها ووضعها (مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وإن عملية المواءمة عموماً تزداد تعقيداً نظراً إلى أن المؤسسات تعمل في وقت واحد على دمج التزامات ونتائج عملية أخرى مرتبطة بولاياتها ومهامها الأساسية، بما في ذلك اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا.

٢٠ - وفي حين أن معظم المؤسسات تعمل على مواءمة برامجها بصورة شاملة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها، فإن بعضها بدأ بإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة الأقرب إلى الولايات الأساسية للمنظمة. ويجري بعض المؤسسات أيضاً تحليلاً من أجل تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة التي يمكنها فيها تقديم الدعم من خلال البرامج القائمة وتحقيق نتائج ملموسة في إطار زمني قصير نسبياً. وأقرت المؤسسات بالتجاذب بين الاتجاه نحو استخدام البيانات والمؤشرات القائمة (التي غالباً ما تعود إلى عهد الأهداف الإنمائية للألفية) وتعزيز القدرة على تقييم التقدم المحرز في ضوء المجموعة الجديدة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٢١ - ووضعت مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الدولي للاتصالات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، مجموعة من نظم رصد الأداء الداخلي ولوحات المتابعة والتقارير والموجزات للإبلاغ عما حققته من نتائج في سبيل تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في برامجها. وكمثال على ذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوابة إلكترونية تفاعلية لأهداف التنمية المستدامة، تسمح بتحديد الشراكات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ووضع الاتحاد الدولي للاتصالات أداة للإبلاغ عن عمله بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة، بينما وضعت منظمة الأغذية والزراعة لوحة متابعة لرصد اتجاهات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الآن بتتبع ما يزيد على ٢٦ ٥٠٠ عملية انتداب متطوعي الأمم المتحدة في السنة على الشبكة الإلكترونية وفي المواقع من خلال أهداف التنمية

(أ) عقد في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في روما؛ وشارك في الاجتماع ٥٠ مخططاً استراتيجياً من ٢٢ منظمة تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المستدامة، واقتفاء عمليات انتداب متطوعي الأمم المتحدة في الشبكة الإلكترونية باستخدام المؤشر ذي الصلة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نموذجاً متكاملًا للسياسات في سبيل تحديد الروابط المشتركة بين أهداف التنمية المستدامة<sup>(٩)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا معاً برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا بوصفه متددي دون إقليمي لتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكذلك استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتقديم تقارير عن ذلك إلى المنتديات الإقليمية والعالمية. وحددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ثلاثة مجالات ارتباط ذات أولوية (الصلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، والصلة بين الفقر والعمل اللائق والنمو المستدام، والصلة بين المساواة والإدماج والعدالة) يمكن فيها للمنطقة أن تجرب منهجية لتحليل الروابط بين الأهداف والغايات في مختلف القطاعات.

٢٣ - وتسلم مؤسسات الأمم المتحدة في تخطيطها الاستراتيجي بأن تأمين موارد مالية وغير مالية كافية شرط مسبق لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعميم مراعاة التنمية المستدامة بطريقة مجدية. ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا بد لها أن تعبئ طائفة واسعة من القدرات والوسائل التكنولوجية والمعارف والخبرات لتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي إطار عملية التخطيط الاستراتيجي، تسعى المؤسسات إلى إيجاد طرق مبتكرة لتأمين الموارد المالية وغير المالية اللازمة.

### متابعة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

٢٤ - في ختام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦، أصدر الأمين العام السابق بان كي مون ورؤساء ثمانية كيانات تابعة للأمم المتحدة، بموافقة البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، التزاماً بالعمل على "تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية"، والعمل على تحقيق نتائج جماعية تقلل من الاحتياجات والمخاطر والضعف<sup>(١٠)</sup>. وأعلنت الوثيقة أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفر "إطاراً مشتركاً للنتائج يمكن بموجبه للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أن تعمل معاً لضمان سلامة وكرامة وقدرة أشد الناس ضعفاً على النماء"، مع التسليم بضرورة احترام المبادئ الإنسانية احتراماً تاماً. وقد التزم هؤلاء القادة بمتابعة هذه النتائج المشتركة، استناداً إلى السياق، من خلال استثمار '١' ما يجمع من بيانات وتحليلات ومعلومات؛ '٢' وعمليات تخطيط وبرمجة مشتركة

(٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن النموذج المستخدم لتحديد الأولويات والتسلسل على الصعيد الوطني فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، انظر - *Asia-Pacific Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Sustainable Development at the National Level* (Bangkok, 2016). وهو متاح من الرابط التالي: [www.unescap.org/sites/default/files/CSN%20Report%202016.pdf](http://www.unescap.org/sites/default/files/CSN%20Report%202016.pdf)

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

أفضل؛ '٣' وأسلوب فعال في القيادة من أجل تحقيق نتائج جماعية؛ '٤' وطرائق تمويل تتيح دعم تحقيق نتائج جماعية<sup>(١١)</sup>.

٢٥ - ومنذ صدور الالتزام في مؤتمر القمة، بدأت المؤسسات في تنفيذ هذه الالتزامات في بيئات مختلفة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٧، دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غرب أفريقيا منسقين مقيمين ومنسقين للشؤون الإنسانية، وجهات مانحة، ومنظمات غير حكومية، وجهات في الأوساط الإنمائية والدوائر الإنسانية الأوسع نطاقاً إلى الشروع في تنفيذ النهج المتكامل الجديد في المنطقة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، نظمت حكومة الدانمرك اجتماعاً مع البنك الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإثبات الانخراط الرفيع المستوى في هذه الخطة ومواصلة استكشاف الآثار المترتبة على الصعيد القطري بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، والدول الأعضاء. وخلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ستستمر المناقشات القطرية والإقليمية في الحفاظ على الزخم القوي بخصوص تحقيق نتائج أفضل للأشخاص في المناطق الضعيفة، لا سيما تلك التي تواجه أزمات مطولة ومتكررة. وفي حين أن كفاءة وصول المساعدات الإنسانية والحفاظ على إمكانية إيصالها خلال الأزمات الحادة سيظل يمثل أولوية، فإن هذه التدخلات ستحتاج إلى أن تكون مرتبطة بجهود التنمية المستدامة الطويلة الأجل<sup>(١٢)</sup>.

### تحويل التوجيهات المعيارية إلى استراتيجيات قطرية: المبادئ التوجيهية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٦ - لمعالجة التحديات واغتنام الفرص الكامنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من المبادئ التوجيهية لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتوجه هذه المبادئ الجديدة البرمجة في الأمم المتحدة نحو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز على نُهج البرمجة التي توائم بين الإجراءات في مجالات التنمية المستدامة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وبناء السلام<sup>(١٣)</sup>. ويجب أن تعمل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية، في سياقات تكون فيها أطر أخرى، بما فيها خطة الاستجابة الإنسانية، سارية أيضاً. وتحدد هذه التوجيهات كذلك مبدأ "كفاءة عدم تخلف أحد عن الركب" بوصفه مبدأ عاماً، وتؤكد أنه يتعزز في ظل الالتزام بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة والقدرة على الصمود والمساءلة. وتتناول المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاتجاهات الناشئة في طلب البلدان على الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، استناداً إلى نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القائم على التعميم والتسريع ودعم

(١١) متاح من الرابط التالي: [www.worldhumanitariansummit.org/sites/default/files/media/WHS%20Commitment%20to%20Action\\_8September2016.pdf](http://www.worldhumanitariansummit.org/sites/default/files/media/WHS%20Commitment%20to%20Action_8September2016.pdf)

(١٢) يكتسي موضوع تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة من خلال ربط الجهود الإنمائية بالجهود الإنسانية أهمية خاصة في سياق المنطقة العربية التي تواجه مستوى غير مسبوق من الأزمات والتشرد. وتوفر أزمة اللاجئين الحالية في المنطقة العربية مثالا جيدا على الحالات التي يجب أن تتصافر فيها نهج التنمية والنهج الإنسانية.

(١٣) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: المبادئ التوجيهية" (شباط/فبراير ٢٠١٧).

السياسات، وتنص على تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمبادئ التي تقوم عليها خطة عام ٢٠٣٠<sup>(١٤)</sup>.

٢٧ - وستعالج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الجيل الجديد الأسباب المتعددة الأبعاد للفقر وعدم المساواة والتمييز، وستسعى إلى الحد من أوجه الضعف لدى أشد الناس تعرضاً للتهميش. وستزيد توثيق ترتيبات العمل وعلاقات الترابط بين مختلف خطط التنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام، مع إدماج مبادئ الاستدامة والقدرة على الصمود، بوسائل منها النهج المتعددة الأبعاد لإدارة مخاطر الكوارث وآثار المناخ وحماية المكاسب الإنمائية. وستهدف أيضاً إلى إقامة صلات أقوى بين مساهمات الأمم المتحدة المعيارية والتنفيذية وبين الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١٥)</sup>. وستمكن منظومة الأمم المتحدة من خلال ستة نهج برمجة يعزز بعضها بعضاً من تنفيذ مبادئ خطة عام ٢٠٣٠، والتركيز على النتائج في البرمجة، وتنمية القدرات، والإلمام بالمخاطر في البرمجة، ومراعاة الروابط بين التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام، والدعم المتسق للسياسات، والشراكات.

٢٨ - وسيعكس تحليل قطري مشترك رصين ومرن تقوده جهات وطنية (تقييم الأمم المتحدة المحايد لحالة بلد ما)<sup>(١٦)</sup> المخاطر المتعددة التي تواجهها البلدان، بما في ذلك المخاطر التي من شأنها أن تتسبب في خسائر اقتصادية وتوترات سياسية، وأن تؤدي إلى تقويض التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة وعكسه. وسيتيح الجيل القادم من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي سيستند إلى التقييمات القطرية المشتركة، النهوض بنهج يحشد الدعم المتسق والمنسق لمنظومة الأمم المتحدة برمتها من أجل صون السلام وبنائه في البيئات الهشة والمتضررة من النزاع، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام.

### فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٢٩ - أصدر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠١٦ مبادئ توجيهية منقحة تدمج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في قواعد ومعايير المقيمين العاملين في منظومة الأمم المتحدة. وتؤكد القاعدة الأولى أنه "في إطار منظومة الأمم المتحدة، يتحمل مديرو التقييم والمقيمون مسؤولية دعم وتعزيز المبادئ والقيم التي تلتزم بها الأمم المتحدة، في إطار ممارساتهم التقييمية. وينبغي لهم، على وجه الخصوص، احترام الأهداف والغايات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيزها والإسهام فيها".

(١٤) في إطار نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، يعني "التعميم" إيجاد الوعي لدى الجهات الفاعلة ذات الصلة ومساعدة الحكومات على إدراج خطة عام ٢٠٣٠ في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية؛ ويعني "التسريع" مساعدة الحكومات على تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتعددة، وتحديد العقبات التي تحول دون إحراز التقدم في عدد من الأهداف الأكثر صلة بالسياق المحلي؛ ويعني "دعم السياسات" أن الأفرقة المتعددة الوكالات والمتعددة التخصصات قادرة على تقديم الدعم الاحتياطي للبلدان بشأن مسائل محددة، مع مساعدتها أيضاً على تعزيز القدرات المؤسسية.

(١٥) على سبيل المثال، فاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في طور وضع وثيقة توجيهية في عام ٢٠١٧ لكفالة الانساق في النهج المتبعة للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود عبر ستة أطر للسياسات: (أ) إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ (ب) وأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ (د) وخطة عمل من أجل الإنسانية؛ (هـ) وخطة حضرية جديدة؛ (و) وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

ويتعين على المقيمين إظهار الكفاءات الأساسية، بما في ذلك معرفة أهداف التنمية المستدامة، ضمن جملة مبادئ أخرى<sup>(١٦)</sup>.

## رابعا - التقدم المبكر في التنفيذ من جانب الأمانة العامة

### الدعم على الصعيد الوطني

٣٠ - أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبادئ التوجيهية لدعم إعداد التقارير القطرية عن أهداف التنمية المستدامة لفائدة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وتؤكد هذه المبادئ التوجيهية العملية، التي أقرتها المجموعة مؤخرا، على أهمية إمساك البلدان بزمام الأمر، فضلا عن الدور الداعم الحيوي الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة لجعل الاستعراضات القطرية دقيقة وشاملة وتشاركية. وتقتصر المبادئ التوجيهية هيكلية يمكن اعتمادها في التقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة، وتقدم توجيهات تحدد أنواع أصحاب المصلحة الذين سيشاركون وسبل إشراكهم، وتقدم مجموعة نهج تحليلية يمكن أن تساعد في إعداد التقارير القطرية. وتشمل هذه النهج تحليل الاتجاهات، ومناقشات مجموعات التركيز، وتحليل الفقر والأثر الاجتماعي، وتحليل الإفادة من النفقات العامة، وعمليات المحاكاة المصغرة. وإضافة إلى ذلك، تتضمن المبادئ التوجيهية قوائم مرجعية وقائمة بالموارد المتاحة لدعم إعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى إرساء المساءلة المتبادلة، وتيسير الحوار بشأن السياسات، وبناء القدرات في مجال رصد إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والدعوة إلى تقديم تقارير فعالة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣١ - وعلاوة على ذلك، فقد أسفر التوجيه المبكر للبلدان التي بدأت أطر عمل جديدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٦ عن نتائج إيجابية أيضاً - حتى قبل أن يتم الإقرار الرسمي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتظهر أطر العمل هذه زيادة في التركيز على أولويات استراتيجية أقل عدداً؛ وزيادة في التركيز على البرنامج المعياري؛ ودعمًا لجمع البيانات الجيدة، والرصد والإبلاغ؛ وزيادة في تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتسعى الدول الأعضاء إلى تنفيذ أطر العمل المتعددة البلدان عند الاقتضاء وتعزيز مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة المتعددين.

### الدعم على الصعيد الإقليمي

٣٢ - اتخذت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة خطوات لزيادة التكامل ومواءمة البرامج والإجراءات مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عبر قنوات منها آلية التنسيق الإقليمي، التي تعزز التعاون بين الوكالات وتضمن اتساق سياسات وبرامج الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وتم دمج أنشطة دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في برامج عمل اللجان الإقليمية ويجري تنفيذ هذه الأنشطة من خلال الأعمال التحليلية، وأنشطة بناء القدرات، وجهود التعاون التقني، والعمليات الحكومية

(١٦) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، "قواعد ومعايير التقييم" (حزيران/يونيه ٢٠١٦). متاح من الرابط التالي:

.www.uneval.org/document/detail/1914

الدولية<sup>(١٧)</sup>. وتم تحقيق نتائج ملموسة من خلال تنظيم أنشطة تشمل قطاعات مختلفة على الصعيد الإقليمي وإنشاء مجموعات حكومية دولية مشتركة<sup>(١٨)</sup>. وفي بيان تعاون صدر مؤخراً<sup>(١٩)</sup>، أكدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية على دور اللجان الإقليمية في دعم تنفيذ الخطة، وأهمية المؤسسات الإقليمية بوصفها جسراً بين المستويين العالمي والوطني.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة تعد بمثابة منابر لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من خطط التنمية العالمية ذات الصلة. وهي تعزز التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وتحشد إسهامات إقليمية متسقة من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما تتيح حيزاً لتحديد الاتجاهات الإقليمية وتقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان في اعتماد استراتيجيات استدامة وطنية ووضع برامج إقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تُصدر اللجان الإقليمية تقريراً مرحلياً إقليمياً سنوياً عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تضمنه إسهامات من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لفائدة المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة.

### الدعم المقدم من المقر

٣٤ - إن كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة في المقر توفر بدورها الدعم التقني للدول الأعضاء التي تطلبه، وتسخر لذلك خبراتها وإلمامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتركز على عمليات الإدماج والتنفيذ. وهكذا، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل بوصفها أمانة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يمثل المنبر المركزي لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال استعراض التقدم المحرز، وتبادل الممارسات الجيدة وتشجيع تبادل الأفكار، يسعى المنتدى إلى تعزيز التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجة المسائل المستجدة، مع تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

٣٥ - وتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعاوناً وثيقاً مع رئيس ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مبادرات مبتكرة لإعداد برنامج يشجع على التعلم المتبادل. وفي عام ٢٠١٧، كان موضوع المنتدى هو "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، وهو ذو صلة وثيقة بموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو "القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة".

(١٧) على سبيل المثال برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة (برنامج مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية).

(١٨) تشمل الأمثلة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فرقة العمل المشتركة المعنية بالإحصاءات والمؤشرات البيئية وفرقة العمل المشتركة المعنية بمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والاستعراضات الشاملة لعدة قطاعات في البلدان (على سبيل المثال، استعراضات الأداء البيئي والموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي واستعراضات الأداء في مجال الابتكار) ووضع السياسات والمبادرات الشاملة لعدة قطاعات (الإطار الاستراتيجي لخضرة الاقتصاد في البلدان الأوروبية).

(١٩) [www.regionalcommissions.org/collabundg2016.pdf](http://www.regionalcommissions.org/collabundg2016.pdf)

٣٦ - ويتمثل أحد محاور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عرض الاستعراضات الوطنية الطوعية. والدول الأعضاء مدعوة إلى إجراء استعراضات وطنية طوعية، بغية النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما في ذلك عن طريق تعزيز الترتيبات المؤسسية في البلد، والتخطيط الاستراتيجي، وفي نهاية المطاف، القدرة على مواصلة التنفيذ. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ أن الاستعراضات الوطنية سوف تكون بقيادة الدولة وستشمل "البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص". وتشير الخطة إلى أن الاستعراضات سوف توفر "منبرا للشراكات" (٢٠).

٣٧ - وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بطرق شتى، منها تنظيم سلسلة من حلقات العمل التي تتبادل فيها البلدان الاستراتيجيات والتحديات والمكاسب المبكرة. وتُشجع البلدان التي تقوم باستعراضات وطنية طوعية على اتباع نهج شامل في الاستعراضات وإبراز الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والصلات بين الرؤية العالمية للتنمية المستدامة والأولويات المحلية والوطنية. وتهدف حلقات العمل إلى زيادة الاتصال وتبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين البلدان التي تقوم باستعراضات وطنية طوعية في سنة ما (فضلا عن تيسير التبادل بين مجموعة البلدان القائمة بالاستعراض الوطني الطوعي في سنة ما ومجموعة البلدان القائمة به في السنة التي تليها).

٣٨ - وتتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على إعداد حلقات عمل إقليمية أيضا، حيث تبحث البلدان التي تقوم باستعراضات وطنية طوعية التحديات والفرص الخاصة بالمنطقة، بما في ذلك استراتيجيات بشأن أفضل السبل لإشراك المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى وغيرها من الشركاء الإقليميين غير التابعين للأمم المتحدة. وتتيح حلقات العمل الإقليمية فرصة للبلدان التي تقوم باستعراضات وطنية طوعية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاستفيد من الدعم المتبادل والتعلم. وتوفر الاستعراضات الوطنية الطوعية وحلقات العمل الإقليمية إسهامات موضوعية هامة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٣٩ - وكلفت الدول الأعضاء أيضا منظومة الأمم المتحدة بتقديم إسهامات موضوعية إضافية في إطار تقريرين - هما التقرير المحلي للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة والتقرير العالمي للتنمية المستدامة. ويتتبع التقرير المحلي التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، وقد صيغ بحيث يعكس الطابع المتكامل للخطة. وتنظر الدول الأعضاء إلى التقرير العالمي للتنمية المستدامة باعتباره "تقييما للتقييمات" مستقلا ومصمما لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات من أجل التنمية المستدامة. وفي الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، قررت الدول الأعضاء أن يقوم بإعداد التقرير المحلي فريق مستقل من ١٥ عالما يمثلون جميع الاختصاصات ذات الصلة، مع مراعاة التوازن الإقليمي والجنساني. وقد بدأ الفريق المستقل الذي عينه الأمين العام عمله بدعم من فريق عمل للأمم المتحدة مؤلف من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والأمانة العامة للأمم المتحدة. واجتمع الفريق المستقل للمرة الأولى في شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وفي إطار الاجتماع، أطلع الدول الأعضاء على النهج الذي يعتزم اتباعه، مؤكدا على الطابع المتكامل

لخطة عام ٢٠٣٠ وبالتالي للتقرير المرحلي للأمين العام بشأن التنمية المستدامة. ومن المقرر أن يُنشر التقرير في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وهو التاريخ الذي سيجتمع فيه المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة.

٤٠ - وتعمل منتديات أخرى على النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ففي إطار تقديم خدمات الأمانة لمنتدى التعاون الإنمائي، باشرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أعمال تحليلية جديدة وأطلقت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بصدد التعاون الإنمائي الفعال من أجل دعم التكامل العميق للسياسات والبرامج الذي تقتضيه أهداف التنمية المستدامة. وسييسر المنتدى أيضا الشراكات الشاملة لعدة قطاعات وسيقدم الدعم في مجال القدرات لتحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة، بطرق منها تحسين الروابط بين التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية وتعزيز الاستثمار المنهجي في بناء قدرة البلدان والمجتمعات على الصمود (انظر E/2016/65).

٤١ - وأسهمت هذه الأعمال في صدور توصيات قوية عن الاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون الإنمائي في إحداث التغيير اللازم على مستوي التفكير والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أي الانتقال من اتباع نهج قطاعية إلى اتباع نهج متكامل؛ والانتقال من اعتماد نهج حكومية إلى اعتماد نهج شامل للحكومة بأكملها وللمجتمع بأكمله؛ والانتقال من قياس التنمية من حيث الدخل أو النمو إلى النظر في الأبعاد المتعددة للفقر والاستدامة والشمول؛ والانتقال من التمويل فحسب إلى الشراكة ببعدها الأوسع والمشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة<sup>(٢١)</sup>.

٤٢ - وكلفت خطة عمل أديس أبابا عددا من المنتديات والآليات بالنهوض بتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية إلى تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات، وتبادل الدروس المستفادة بشأن وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبشأن متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية. كما أنشأت خطة عمل أديس أبابا المنتدى العالمي للبنى التحتية لبيان الأهمية الحاسمة لسد الفجوة في البنى التحتية باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لا بد منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، دعت خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ كلتاهما إلى إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر شراكات أصحاب المصلحة المتعددين وعبر العمل المشترك، وبمشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ويندرج ضمن آلية تيسير التكنولوجيا منتدى سنوي لأصحاب المصلحة المتعددين معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وتستند المداومات في جميع هذه المنتديات إلى مبدأ مؤداه أن اتباع نهج متكامل يشمل جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة سيكون أمرا أساسيا.

### دمج التنمية المستدامة في إدارة عمليات ومرافق الأمم المتحدة

٤٣ - دعت الجمعية العامة الأمين العام في قرارها ٢٢٨/٧١ إلى تقديم خطة عمل لإدماج ممارسات في مجال التنمية المستدامة في عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة ومرافقها من أجل تحقيق هدف محدد

(٢١) متاح من الرابط التالي: [www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/DCF/2016-dcf-official-summary.pdf](http://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/DCF/2016-dcf-official-summary.pdf)

يتمثل في تلافي تأثير الأمم المتحدة سلبيا على المناخ بحلول عام ٢٠٢٠، إن أمكن. وقامت الأمانة العامة بوضع خطة العمل المطلوبة، وستقدم هذه الخطة إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الحادية والسبعين.

٤٤ - ويواصل فريق الإدارة البيئية دعمه لتعزيز وإدماج الاستدامة في إدارة وعمليات منظومة الأمم المتحدة. ويدفع الفريق قدما بالعملية التشاركية بين الوكالات من أجل تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة (عملية الاستدامة البيئية والاجتماعية)، في سبيل إدكاء الوعي وتبادل المعارف بشأن الروابط بين أهداف التنمية المستدامة واستدامة عمليات الأمم المتحدة. وقد جُرب إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة في سبع وكالات، مما أسفر عن صدور تقرير تجميعي وتوصيات بشأن كيفية زيادة دعم تنفيذ الإطار. وسوف تتيح الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية إصدار دليل منقح للتنفيذ<sup>(٢٢)</sup> والتعريف بالروابط بين الإطار وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٥ - وأحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدما أيضا في مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة في إدارة المرافق والعمليات<sup>(٢٣)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على خريطة طريق نحو الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٢٠. وتلزم خريطة الطريق جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمواصلة قياس وخفض انبعاثات غازات الدفيئة والتعويض عنها ومراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط للمرافق والعمليات. ويقود مرفق الأمم المتحدة المستدامة هذه الجهود ضمن فريق الإدارة البيئية.

٤٦ - وأعلن التقدم المحرز على نطاق المنظومة بشأن هذه الأهداف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في التقرير السنوي المعنون "خضرة المنظمة الزرقاء"، الذي قدم بيانات عن انبعاثات غازات الدفيئة من ٦٦ من كيانات الأمم المتحدة وتضمن لأول مرة بيانات عن الجهود المبذولة لإدارة النفايات من جانب ٤٤ من كيانات الأمم المتحدة<sup>(٢٤)</sup>. وأبرز التقرير نموا إيجابيا في الطرق المنهجية للإدارة البيئية: فأكثر من ٢٥ من كيانات الأمم المتحدة لديها استراتيجية لخفض الانبعاثات أو تعمل على تنفيذ نظام إدارة بيئية للمرافق والعمليات. وتعد كفاءة استخدام الطاقة وإدارة النفايات وترشيد السفر وتوعية الموظفين المواضيع الأكثر تناولا في هذه الاستراتيجيات. ولم تحدد أهدافا واضحة وقابلة للقياس لخفض الانبعاثات سوى بضع وكالات، لكن ثمة ٣٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة تعوض عما لديها من انبعاثات من خلال شراء أرصدة معتمدة لخفض الانبعاثات في إطار آلية التنمية النظيفة لبروتوكول يوتو.

٤٧ - ولا تقتصر عملية مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة على العمليات الداخلية والمرافق؛ فهي تمتد لتشمل البرمجة أيضا. فالشراكات، من قبيل وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعزز مراعاة اعتبارات الاستدامة في البرامج والعمليات الإنسانية.

(٢٢) متاح من الرابط التالي: <https://unemg.org/consultative-processes/environmental-and-social-sustainability>.

(٢٣) يهيب قرارا الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ و ٢٢٦/٦٧ بمنظومة الأمم المتحدة تحسين إدارة المرافق والعمليات، عن طريق أخذ ممارسات التنمية المستدامة في الحسبان والاستفادة من الجهود المبذولة حاليا وتعزيز فعالية التكلفة، وفقا للأطر التشريعية، بما فيها القواعد والأنظمة المالية، وإخضاعها في الوقت ذاته للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

(٢٤) انظر [www.greeningtheblue.org/what-the-un-is-doing/united-nations-system](http://www.greeningtheblue.org/what-the-un-is-doing/united-nations-system).

## خامسا - خلاصة

٤٨ - تعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة غير مسبقة في نهجها المتكامل وفي ما تحدد من طموحات للناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، وقد احتشدت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ورائها بوصفها القوة الدافعة لجميع الأنشطة والخطط الإنمائية. وفي حين تقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كل على حدة باتخاذ خطوات هامة لإدماج خطة عام ٢٠٣٠ في أعمالها وأدواتها البرنامجية، فينبغي تعزيز نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق المنظومة، تماشيا مع القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وبينما يمكن بسهولة نسبية مطابقة الولايات والمشاريع مع أهداف التنمية المستدامة على الورق، فإنه يظل من الصعب ضمان الأثر الحقيقي ووضع طرائق لقياس الأثر على نطاق المنظومة. وللمضي قدما لا بد لنا أولا أن نلتزم بإبقاء التركيز منصبا على متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، وجودة شراكتنا والنتائج المحرزة من أجل التنمية المستدامة.